اربع مائة وعلى ايوب ثلاثا وعلى عيسى عشرا وعلى نبينا محمد صلى الله عليهم
وسلم اربعا وعشرين الفا مرة وقد وقع الخلاف في نبوة اربع نسوة مريم
واسية وسارة وهاجر والحق ان لا نبوة لواحدة منهن كما وقع في نبوة اسكندر
الرومي صاحب الخضر والحق انه ملك عادل لا نبي وذكر حافظ اسيوط في
بعض كتبه من حديث جبير بن نفير انه ملك من الملائكة اهبط اليه مرة
الى الارض واتاه من كل شيء سببا وآما اسكندر البوناني صاحب ارسطو
فليس نبيا بالاجماع وكذا اختلفوا في لقمن والحق انه حكيم ولي ولا نبي
كالعبد نبي وكذا اختلفوا في الخضر صاحب موسى عليهما السلام والحق انه نبي
فان قلت فهل للحيوانات رسل منهم او انما ذلك خاص بالجن والانس ك
فاجيب بخصوصيته حتى افتى المالكية بكفر من قال ان في كل جنس من
الحيوانات نذيرا منها لها واما قوله تعالى وان من امة الا خلا فيها نذير
وقوله تعالى الا امم امثالكم فاجيب عنه ايضا بانه خاص بالجن والانس
فانه قد ورد في الكلاب انها امة من الامم وكذلك النمل والطير ان
ولم يرد لنا دليل قاطع بان لها نذيرا منها فان قلت فالى اي وقت
يستمر حكم الرسالة والنبوة فاجيب بان الرسالة تستمر الى دخول
الناس الجنة او النار وآما النبوة فانها باقية الحكم في الاخرة لا بحكمها
بالدنيا والله اعلم واذا علمت ان ارسال الرسل ما يجوز في حقه تعالى
فعلم وتركه فاعلم انه لا وجوب للارسال عليه تعالى لما مر من انه سبحانه
لا يجب عليه لخلقه شيء بل ارساله للرسل بمحض اي خالص الفضل
والاحسان منه تعالى ولو كلف الخلق فآثابهم او عاقبهم من غير ارسال
لكانت اثابته اياهم محض فضل وكان عقابه اياهم محض عدل فيهم
فانه تعالى منزه عن البخل والسفه والعبث والظلم والجور لكن الابد
من جواز الارسال عليه تعالى عقلا ان لا يكون الايمان بوقوعه واجبا
علينا بل بدا المذكور من وقوع الارسال والمرسلين كالكتب المنزلة
عليهم ابتدانا اي تصديقنا الشرعي قد وجبا علينا تفصيلا بمن
علمناه بطريق قطعي كذلك واجمالا لا بمن علمناه كذلك وجوبا شرعيا
بحيث ينتفي عنا مسماه عند انكاره او الشك فيه قال تعالى امن
الرسول بما انزل اليه من ربه الى قوله لا نفرق بين احد من رسله اي

واحد

واحد بل نؤمن بالجميع واذا عرفت جواز الارسال عليه تعالى ووجوب الايمان به
علينا فدع اي اترك عنك اتباع هويك اي ميل النفس قومهم اي متقوي بهم
وما اتبعوه من الاعتقادات الباطلة التي زينتها لهم الشيطان واوقعتهم
بارتكابها في هوى العذاب الاليم وقوله بهما اي بادلتك القوم وتقدمه
على عامله الذي هو لعب للاختصاص والحصر قد للتحقيق لعبا ضمنه
للهوى اي تلاعب بهم فوقعوا باتباعه في الهدم والمعاصي والكفر فانكروا
الارسال واحالوه واشكوا فيه او وجوده وما ذكر في صدر المقدمة انه يجب شرعا
على كل مكلف ان يعرف ما يجب في حق الانبيا والرسل وما يمتنع وما يجوز شرعا
في تفصيلها مرتبا لها هذا الترتيب بادئا بالها فقال وواجب عقلا
في حقهم اي الانبيا عليهم السلام اي في شانهم والهم اذ هذه الاحكام
مع عظمها لا يختص بالرسل بل يشاركهم فيها غيرهم الرسل فيما عدا التبليغ
والفطانة منه الامانة وهي حفظه تعالى عليهم جميع جوارحهم الظاهرة
والباطنة من التلبس بما نهي عنه نهي تحريم او كراهة عند البعض وهو
الراجح اي كونهم لا يتصور ان يكونوا عنه الا كذلك اذ لو جاز عليهم عقلا
ان يجنوا الله تعالى بفعل محرم او مكروه لجاز ان يكون ذلك المنهي عنه
من حيث انه منهي عنه مامورا به كان الله تعالى قد امرنا بالاقتداء بهم واتباعهم
في افعالهم وافعالهم واحوالهم من غير تفصيل وقولا بامر بمحرم او مكروه هذا
خلف واذا لا تكون افعالهم محرمة ومكروهة وخلاف الاولى لان كمال شرفهم
وعلو قدرهم يأبى ان يقع منهم ما نهوا عنه ولو نهيا غير جازم نعم قد
يقع منهم في بعض الاحايين ما يكون في حقنا مكروها او خلاف الاولى
لبيان الجواز وهو في حقهم افضل لتضمنه القيام بواجب اذ بيان الشريعة
واجب عليهم و واجب عقلا ايضا في حقهم عليهم الصلاة واللام صدقهم اي
مطابقة حكم خبرهم للواقع ايجابا كان او سلبا لانهم عليهم الصلاة واللام
لو جاز عليهم عقلا عليهم الكذب وهو عدم مطابقة حكم الخبر للواقع ايجابا
كان او سلبا لجاز الكذب في خبره تعالى لتصديقه اياهم بالمعجزة النازلة
منزلة قوله عز وجل صدق عبدي في كل ما يبلغونه عني وتصديق الكاذب
من العالم بكذبه محض الكذب وهو عليه تعالى محال فملزومه كذلك وقد
اجمعت الامة فيما كان طريقه البلاغ والغرض منه ان يتبلغ للامة ليعملوا
به او يعتقدوه على العصمة فيه من الاخبار عن شيء منه بخلاف الواقع

Copyright © King Saud University